ثانيًا

الأمن

obeikandl.com

obeikandl.com

أمن الدولة والأمن الوطني

يعني : أحمد هو الحاج أحمد

في الأنباء العاجلة التي أذاعها التليفزيون المصري مساء الثلاثاء ١٥/ ٣/ ٢٠١١م ، قرر وزير الداخلية المصري إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة ، وتشكيل جهاز جديد اسمه « قطاع الأمن الوطني » يتكون من ضباط وزارة الداخلية وأفرادها ، وتكون مهمته حماية الوطن والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب، وفقا لأحكام الدستور ومبادئ حقوق الإنسان .

ولا ريب أن إلغاء جهاز أمن الدولة خطوة جيدة ومطلوبة ، وتمضي في الاتجاه الصحيح ، فهذا الجهاز يمثل صورة قبيحة وكريهة لأحط ما وصل إليه التوحش الآدمي تجاه بقية بني آدم الذين يسكنون الوطن الذي ينفق على هذا الجهاز ويطعمه ويسقيه ، ويمنحه امتيازات تفوق ما يحلم به أفراد هذا الجهاز الوصمة ، أو الجهاز العار !

وليسمح لي السيد وزير الداخلية أن أختلف معه في مسألة تشكيل لجهاز الجديد « قطاع الأمن الوطني » ومهمته التي رأى أنها تتركز على حماية الوطن والتعاون مع أجهزة الدولة لحماية الجبهة الداخلية وسلامتها ، ومحاربة الإرهاب .

ومع أن هذه الصياغة عن مهمة الجهاز الجديد كما يفترض ، سياسية وزئبقية ودعائية ؛ فالذي أعلمه أن الأمن العام وسلامة الجبهة الداخلية هو مهمة الضباط والجنود الذين يعملون في المديريات العامة وأقسام الشرطة والأموال العامة ومكافحة المخدرات والمطافي والمرور ، لذا فإنشاء جهاز يقوم بالمهمة ذاتها تحت هذا

العنوان الفضفاض ويتعاون مع أجهزة الدولة المعنية ، يعني شيئا آخر ، يصعب على مداركنا المحدودة أن تفهمه ، ويوجب على معالي الوزير أن يتفضل بتوضيح المعنى المقصود بحماية الجبهة الداخلية وسلامتها ، وما دور الجهاز اجديد تحديدا أمام الدور الذي تقوم به المخابرات العامة ، وأجهزة أخرى تابعة للجيش أو رئاسة الجمهورية ، ومنها أجهزة رقابية ومحاسبية وإدارية تنظيمية ، وكلها تصب في سياق الأمن العام ؟ كيف سيقوم الجهاز الجديد بدوره في وجود هذه الأجهزة ؟

أما مكافحة ما يسمى بالإرهاب فهو أمر مثير للتساؤل ، بل الهلع والرعب ؛ لأن كلمة إرهاب كلمة سيئة السمعة على المستويين المحلى والعالمي ، ولم تعد تعني ممارسة العنف ضد المدنيين أو تخويفهم كما تشير الدلالات المستخلصة من أدبيات السياسيين ورجال الأمن ، ولكنها صارت تعني محاربة الإسلام والمسلمين ، واستئصال كل رغبة في التمسك بالإسلام فضلا عن التعريف به والدعوة إليه ..

وباسم محاربة الإرهاب قام جهاز أمن الدولة باعتقال الآلاف من الشباب الذين يربون ذقونهم ، أو يرتادون المساجد ، أو يحفظون القرآن أو يدعون إلى تطبيق الشريعة ، أو يعارضون السلطة البوليسية الفاشية المستبدة ، أو يطالبون بالحرية كتابة أو شفاهة أو بالانضمام إلى الأحزاب الحكومية أو التنظيمات المحظورة بوليسيا.

ولم يكتف الجهاز المرعب بالاعتقالات ، بل تفنن في تعذيب المعتقلين تعذيبا وحشيا أدى إلى موت بعضهم ، واختفاء بعضهم تماما بحيث لم تعرف لجثته مكان ، فضلا عن التجسس وانتهاك الحرمات والافتئات على حقوق العباد.

وكل ذلك يتم تحت راية مكافحة الإرهاب ، فهل سيقوم الجهاز الأمني الجديد بمكافحة الإرهاب بهذه الصورة ؟ أم هناك صورة أخرى لا نعلمها سيكلف بها ؟

نحن نفهم أن من يقوم بأعمال عنف أو ترويع للمواطنين ويسميها أجهزة الأمن بالإرهاب ، تتم محاكمته أمام القضاء بوصفه مرتكبا لجريمة ، وللقاضي تقدير حجم

الجريمة ، والعقاب التي ينزل بمرتكبها ، وقد قامت القوات المسلحة في الأيام الماضية بمحاكمات عاجلة أصدرت أحكاما رادعة لمن ارتكبوا جرائم ترويع للناس بقصد السرقة أو التخريب أو غير ذلك ، ولذا لا أفهم معنى لإنشاء جهاز يكافح الإرهاب في ظل الأجهزة التي تتابع الجرائم بصفة عامة .

لقد مرّ على إنشاء جهاز أمن الدولة الإجرامي ما يقرب من قرن من الزمان فهو أول بل أقدم جهاز أمنى من نوعه في العالم العربي فقد أنشئ عام ١٩١٣، لخدمة الاحتلال البريطاني بهدف القضاء على المقاومة الوطنية للغزاة. وكان اسمه في ذلك الحين «قسم المخصوص»، وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، صار اسمه القلم السياسي ، وكان يتبع السراي مباشرة ، ويرأسه قائد البوليس الملكي، وبعد انقلاب ٢٣ يوليو ظل العمل ثابتا فيه ، واكتسب العاملون فيه لقب «زوار الفجر» ، ومع تولى الرئيس السادات أطلق عليه ، اسم «مباحث أمن الدولة»، ثم تغير اسمه إلى «قطاع مباحث أمن الدولة»، ثم «جهاز أمن الدولة».

ومع مطلع التسعينيات، اكتسب الجهاز العديد من الصلاحيات والسلطات والتغول والتمدد في كل مؤسسات الدولة على النحو المشين والمخجل الذي يعرفه الناس ، وكشفته وثائق الجهاز التي وقعت في أيدي المحتجين الذي اقتحموا مقار الجهاز المرعب!

إن بداية الجهاز كانت في خدمة الاستعمار الأجنبي ، ونهايته في خدمة الاستعمار الوطني .. مع تغير الاسم مرات عديدة ،وهو ما يجعلني أقول :

إن وزير الداخلية يجب أن يكمل (جميله) ويتراجع عن إنشاء الجهاز الجديد ، الذي لن يعمل في إطار الدستور ولا القانون ولا حقوق الإنسان ؛ كما تشير إلى ذلك تجارب قرن كامل من الزمان ، وعلى معاليه أن يركز جهوده على أمن الشارع من خلال الدوريات الراكبة ، وتزويد الحراسات في الأماكن النائية ، وزيادة اليقظة في مواضع الزحام واحتمالات وقوع الجرائم .. وقبل ذلك وبعده تغيير العقلية الأمنية

السائدة التي تنظر للمواطن على أنه متهم أو مجرم يجب سحقه حتى تثبت براءته !

إن وزير الداخلية يجب أن يتوجه إلى الشعب المصري بحزمة إجراءات تعيد للأمن وجوده في الوجدان العام ، وليس الشارع فحسب ، حتى يستشعر المواطن أنه يجد سندا له حين يستدعي رجل الشرطة أو يلجأ إليه ..

أعتقد أن أول هذه الإجراءات هو محاسبة ضباط جهاز أمن الدولة الذين يتهمهم ضحاياهم بأعمال عنف أو تعذيب أو اعتقال غير قانوني ، أو اغتصاب حقوق ليست لهم أمام القضاء العسكري ، وتعلن نتيجة الأحكام على الجمهور حتى تهدأ النفوس ، وتصفو القلوب إزاء فريق من أهل الشرطة سحقوا القانون بأقدامهم وتغطرسوا ، واستعلوا في الأرض لدرجة أن كان بعض زملائهم في القطاعات الأخرى يخافونهم ، ويرتعدون لمرآهم.

وثاني هذه الإجراءات تحويل من تبقى من الضباط والجنود العاملين في هذا الجهاز إلى أماكن لا علاقة لها بالجمهور ، ولعل تسوية معاشاتهم تكون حلا معهم ومع كثير من النماذج التي عاثت في الأرض فسادا واستكبارا .

ثالثا تحويل السجون إلى إشراف وزارة العدل ، وإخضاع الضباط والجنود في هذه السجون لسلطة القضاء ، حتى تتوقف تجاوزات بعض المنحرفين من هؤلاء وأولاء، ويتبع ذلك بالضرورة الإشراف القضائي على أماكن الحجز في الأقسام والمراكز والنقاط وأي أماكن تابعة للشرطة .. حتى يشعر المواطن المتهم بإنسانيته ، وأنه حين يدخل إلى مقار الشرطة ، فإنه يدخل إلى أماكن آمنة وطبيعية ، وليس إلى غرف جهنم !

لسنا بحاجة إلى قرارات تمتص غضب الناس وكفى الله المؤمنين القتال، أو قرارات شكلية لا تغير من الأمر شيئا ، مثل قرار تغيير الزى الرسمي للشرطة، أو تغيير شعار الشرطة في خدمة الشعب .. نريد إسقاط العقلية الأمنية القديمة ، والمنهج القائم على احتقار المواطنين وإذلالهم وتعذيبهم ، أما حماية الجبهة الداخلية

وسلامتها ، فأمرها مرهون إلى الشعب أولا ، وإلى آخرين ، لهم دورهم ومهمتهم التي يعرفونها جيدا .

إن مهمة وزارة الداخلية ليست منافسة الجيش كما أراد جلاد هالك ، وليست اكتشاف شبكات التجسس ، وحماية النظام من الانقلابات ، كما يدعو إلى ذلك كبار الجلادين الذين لم يتوبوا إلى الله رغم أنهم بلغوا أرذل العمر ، أو كتاب الأمن وصحفيوه الذين لا يعيشون إلا عبيدا لضباط لاظوغلي وأفراده!

أيها الوزير المنوط به مهمة صعبة ، دعك من قطاع الأمن الوطني ، لأن أحمد هو الحاج أحمد ، وتفرغ لحماية الشارع والبيوت ، والله معك .

المجد في ١٦/ ٣/ ٢٠١١م

obeikandl.com

بيّض صفحتك يا وزير الداخلية!

لا أدري سببا واضحا لإصرار السيد وزير الداخلية في الإبقاء على جهاز السافاك المصري المسمى جهاز أمن الدولة تحت لافتة جديدة عنوانها قطاع الأمن الوطني !

السيد الوزير يؤكد أن الجهاز الجديد لن يكون مثل الجهاز القديم ، وأن دوره سيكون قاصرا على حماية البلاد من الجواسيس والإرهاب ، ولأن هذه المهمة يقوم بها جهاز آخر أو أجهزة أخرى أكثر احتراما وشرفا ووطنية من جهاز السافاك الدموي المرعب ، فإن الناس يستغربون ، أن يقوم الجلادون الذين أهانوا الشعب ومرغوا كرامته في التراب ، ومارسوا كل الرذائل والسفالات التي لم تتوقف عند التعذيب بل وصلت إلى القتل البشع ، دون أن يطرف لهم جفن ، أو يهتز لهم ضمير ، بمعاودة دورهم الإرهابي في ترويع الشعب المصري بحجة حمايته من الجواسيس والإرهاب !

إن الجلادين الذين أسقطهم الشعب في ثورته المباركة يعودون اليوم تحت لافتة قطاع الأمن الوطني ، ليستعيدوا سلطانهم المتهاوي ، ويخرجوا ألسنتهم للناس ، وليقولوا لهم بكل وقاحة : لقد عدنا وسنمارس ما كنا فيه واضربوا رءوسكم في أقرب حائط ، وكانت البشارة أو المقدمة لهذه العودة هي منع داعية إسلامي (محمد حسان) من الحضور لإلقاء محاضرة في جامعة القاهرة ، وإلغاء المحاضرة تحت الذرائع القديمة المعروفة ، مثل عدم وجود مكان ، أو انشغال الجامعة باختيار ممثل اتحاد الطلاب ، وهو الاختيار الذي يمكن أن يتم في غرفة موظف في أحد مكاتب الإدارة ! وقد ذكرت « المصريون » بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠١١م ، سبب المنع بأنه جاء بناءً

على طلب من جهة سيادية، بهدف طمأنة الأقباط وحركات المجتمع المدني، ردًا على ما يتردد عن دعم الدولة لشيوخ السلفيين على حساب الحركات السياسية والأقباط.

وطلب رئيس جامعة القاهرة الدكتور حسام كامل من إدارة الأنشطة الطلابية التابعة لوزارة التعليم العالي الاعتذار للجهة الداعية لندوة حسان، بزعم عدم وجود مكان يتسع للقاء، وتعارض موعده مع انتخاب أمين اتحاد الجامعة، على الرغم من أن الانتخابات مقصورة على أمناء اتحاد الكليات وتجرى في قاعة مؤتمرات صغيرة خارج الحرم الجامعي.

وتزامن إلغاء ندوة حسان مع عودة فريق من ضباط «أمن الدولة» السابق بالجامعات للعمل تحت اسم جهاز «الأمن الوطني»، وهو الجهاز الذي أسسه وزير الداخلية منصور العيسوي والذي تقتصر مهمته على مكافحة الإرهاب.

وعلمت «المصريون» أن ضباط جهاز «الأمن الوطني» المعنيين بمتابعة الجامعات اجتمعوا أمس مع عدد من مسئولي الإدارات الجامعية وتم إطلاعهم على تقارير توضح نسبة طلاب «الإخوان المسلمين» والحركات السياسية، إلى نسبة الطلاب المستقلين وطلاب الاتحادات السابقة داخل الاتحاد.

ويضم الطاقم الأمني كلاً من العميد مدحت عاطف حشاد، نائب مدير مكتب «أمن الدولة» السابق بالجيزة ومسئول شعبة الطلبة ومتابعة الحالة بجامعة القاهرة، والعقيد حسام نبيل حسن، والرائد أحمد تامر فريد، والذين كانوا مسئولين عن متابعة نشاط الطلبة والأساتذة والعاملين بجهاز «أمن الدولة». وقد قام الثلاثة بزيارة مكاتب مسئولين بالجامعة وأخطروهم بمعاودة نشاطهم بمتابعة الجامعة تحت مسمى جهاز «الأمن الوطني».

من العجب العجاب أن يقال إن منع المحاضرة جاء من أجل استرضاء

المتمردين الطائفيين في الكنيسة وما يسمى حركات المجتمع المدني ، وهي حركات معظمها تموّلها جهات أجنبية لا تريد خيرا لمصر ، ولإظهار أن التيار الإسلامي لا يسيطر على الحياة السياسية . هذا تفكير سقيم ومريض ومهزوم . تُمنع محاضرة من أجل عيون المتمردين الطائفيين في بلد دينه الرسمي الإسلام ، وأغلبيته الساحقة من المسلمين ؟ وما معنى سيطرة الإسلاميين على السلطة ؟ ألسنا في بلد يفترض فيه أن يخضع لصندوق الانتخابات أم إن الأقلية يجب أن تتحكم في الأغلبية وتفرض عليها ما تريد ، حتى لو كان ذلك ضد الطبيعة والدستور والقانون والعقل والنقل ؟

إن عودة الجلادين لممارسة دورهم الدموي الإرهابي يمثل نكسة كبرى للثورة التي راح ضحيتها قرابة ألف شهيد ، وأكثر من خمسة آلاف جريح ومصاب ، وأكثر من خمسمائة مفقود ! ويشير إلى أن أعداء الثورة ما زالوا يمتلكون أوراقا مهمة من خلال بعض القوى المجهولة .

كان السيد وزير الداخلة قد صرح قبل أيام أنه لا عودة للحرس الجامعي مرة أخرى ، ولكن كلامه لم يمض عليه يوم وليلة ، حتى كان الأمن الوطني يغزو قلب الجامعة ، ويأمر من عينهم بمنع الندوة ! هل يمكن أن نفسر على ضوء ذلك بقاء العمداء الذي كانوا من أعوان النظام البائد ورئيس الجامعة الموالي لهم مع رفض الأساتذة والطلاب ؟

لقد ترددت مقولات كثيرة عن دور جهاز السافاك الإرهابي في العديد من الحوادث التي أعقبت الثورة ، منها الاعتداء على البرادعي يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، ومنها تحريض المتمردين النصارى على التظاهر أمام ماسبيرو وفرض مطالب ابتزازية ، ومنها تحريضهم أيضا على قطع الطريق في أكثر من مكان والعدوان على المواطنين الآمنين كما جري في المقطم ومنشية ناصر ، ومنها تحريك مجموعات من الضباط وأمناء الشرطة للتظاهر أمام وزارة الداخلية وإحراق مكتب التوثيق والمعلومات المركزي بالوزارة لمسح ذاكرة الوزارة تماما ، وإفلات

المجرمين من المساءلة ، ومنها تحريك الاعتصامات الفئوية في أكثر من مؤسسة لإرباك الإدارة الجديدة ، وإفشالها ، ثم إشاعة الفوضى في أرجاء المجتمع من خلال ما يسمى التنظيم السري الذي يضم عتاة المجرمين الذين تم إطلاق سراحهم عنوة من الأقسام والمراكز والسجون ، ومدهم بالأسلحة الحكومية التي كانت تعتمد عليها هذه الجهات لإثارة الفزع والرعب من خلال مهاجمة البيوت الآمنة والسطو على الأماكن العامة أو إحراقها ،أو سلبها ونهبها لكي يتمنى الناس عودة النظام القديم الفاشي الاستبدادي ، وبالتالي عودة الباشاوات الجلادين بإجرامهم ودمويتهم وغطرستهم وعدوانيتهم .

نحن يا سيدي الوزير نرفض عودة الجلادين مرة أخرى ، ولا يكفي في هذا السياق تنحية بعض اللواءات الكبار من أمن الدولة ، فالإبقاء على الضباط الأصاغر جريمة أكبر لأنهم هم الأكثر إجراما وتعذيبا وقتلا . لقد عاد معظمهم إلى مكاتب الأمن الوطني في المحافظات ، وسوف يمارسون دورهم الإرهابي ، وسوف يبدءون بمحاربة الإسلام كالعادة ، وقهر الإسلاميين ، ومحفظي القرآن ومن يرتادون المساجد وفقا لمنهجهم الإجرامي الذي أدمنوه .

إن الجلادين ليسوا على استعداد لنسيان ثقافتهم الدموية الإرهابية ، فقد تشبعوا بها ، وتسللت إلى خلاياهم وجيناتهم ، لدرجة يستحيل أن يتخلصوا منها ، وكثير منهم يجب أن يخضع للمحاكمة على ما اقترفت يداه حتى لا تهون كرامة المصري في بلاده على يد جهاز يخدم الاحتلال الوطني .

وقد سبقت الدعوات إلى أن هؤلاء يجب إحالتهم على التقاعد بمرتباتهم كاملة ، ومعظمهم اقترب من سن المعاش ، ويمكن لمن لم تقدم ضده شكاوى وتظلمات أن يذهب إلى قطاعات لا تتعامل مع الجمهور حتى يمكن تقبلهم على مضض!

وإني آمل من وزير الداخلية أن يكون صريحا مع الشعب إن لم يكن قادرا على إلغاء هذا الجهاز الدموي الإرهابي ، ويعلن عن الجهة التي تفرض عليه أن يبقي على

جهاز مكروه من الشعب منذ مائة عام ، أي منذ إنشائه لخدمة الاحتلال الإنجليزي، واستمراره في خدمة الاحتلال الوطني !إنه لم يقدم خدمة ملحوظة للبلاد ،فلم يؤثر عنه على مدى قرن من الزمان أنه أمسك بجاسوس ، أو منع جريمة ضد البلاد والعباد ، وقد قرأ الناس عن جرائم كثيرة دبرها ضباطه ضد الوطن والمواطنين .

ليس من المقبول أن تتحول الجرائم الفردية إلى فزاعة تضع الناس جميعا تحت رحمة اتهام عام لا يميز بين من ارتكب الجريمة والأبرياء وما أكثرهم ، ويرتب على ذلك استعادة جهاز دموي إرهابي .

إننا ندعو إلى محاكمات عادلة أمام القضاة الطبيعيين لمن أساءوا إلى الوطن والمواطنين من أفراد جهاز السافاك المصري ، ونرفض عودة هذا الجهاز تحت أي مسمى ، وأي ظرف ، ونطالب المظاهرة المليونية القادمة في التحرير أن ترفع راية : لا لعودة أمن الدولة .. لا لجهاز الأمن الوطني .. يكفي ما تقوم به الأجهزة المختصة .

المجد في ٣/ ٤/ ٢٠١١م.

obeikandl.com

تطهير الداخلية

كان الطالب محمد سعد ترك ؛ بالفرقة الثانية – كلية طب الأسنان، ولدا طيبا ، متدينا وذا لحية خفيفة ، يكره الظلم والفساد ، ويحب الدين والأخلاق ، ويحلم بتقدم وطنه وإصلاحه ، ولكن حظه العاثر جعل الرئيس المخلوع يفكر في مدينته الصغيرة بشمال الدلتا ، أعني مدينة رشيد ، لتكون موضوعا لزيارة محتملة لفخامته ، ويقوم الجلادون بمتابعة الإسلاميين والقبض على بعضهم ومنهم هذا الطالب ، بوصفهم خطرا على الرئيس والنظام ، وقد تم استدعاؤه في شهر أبريل ٢٠٠٩ من قبل مكتب أمن الدولة بمدينة رشيد لورود معلومات من مباحث وأمن الكلية تفيد أنه أطلق لحيته ، وقامت مباحث رشيد بتتبع حالته الأمنية ومنذ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩ لم يظهر حتى الآن . وقد تقدم محمود رمضان زيدان، المحامى بمحافظة البحيرة، ببلاغ للمستشار عبد المجيد محمود النائب العام ضد كل من: اللواء حبيب العادلى – وزير الداخلية الأسبق – واللواء حسن عبد الرحمن – رئيس جهاز أمن الدولة المنحل واللواء مجدي أبو قمر – مدير أمن البحيرة المقال – واللواء طارق هيكل – مدير مباحث أمن الدولة المنحل والمقال – والبهي زغلول وناجى الجمال وعاطف الجمال – ضباط بفرع أمن الدولة دمنهور – يتهمهم فيه بخطف الطالب منذ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩ بدون وجه حق وضربه وتعذيبه حتى الموت ، والقتل العمد والضرب والتعذيب حتى الموت للمقبورين الذين تم إعدامهم ودفنهم بالمقبرة الموجودة حاليا بمقر أمن الدولة المنحل بدمنهور.

وأوضح زيدان في بلاغه أنه بصفته وكيلا عن والد الطالب محمد سعد ترك أشار

إلى أنه بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩ وعند قيام المسئولين بعمل استعدادات وإجراءات أمنية مشددة لاستقبال الرئيس المخلوع حسنى مبارك في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩ وأثناء تجول الطالب المختطف بمدينة رشيد تم إلقاء القبض عليه من قبل جهاز أمن الدولة برشيد ثم اختفى بعد ذلك نهائيا ولم يظهر حتى الآن.

وأضاف زيدان أن والد الطالب لمختطف ذهب إلى مقر أمن الدولة بدمنهور بعد أن نمى إلى علمه بوجوده بمقر أمن الدولة بدمنهور لمقابلة الضباط – المشكو في حقهم بالبلاغ – ولم يستطع مقابلتهم إطلاقا إلا مرة واحدة ، قابل فيها ضابطا لا يعرف اسمه وقال له : «امشي من هنا ابنك منعرفوش فين» وطرده.

وكشف زيدان في بلاغه أنه أثناء مداهمة مقر أمن الدولة بدمنهور ، وبعد حرق المتظاهرين له وجدوا به مقبرة خلف المقر ووجدوا بالمقبرة هياكل عظمية وعظام بشر، والمقبرة خلف غرف الحبس والتعذيب مباشرة. وطالب زيدان بسرعة ضبط وإحضار المشكو في حقهم جميعا وتوجيه تهمة الخطف والحجز والضرب والتعذيب للطالب المختطف حتى الموت.

كما طالب بإجراء المعاينة اللازمة على المقبرة التي تم ضبطها واستخراج العظام البشرية التي دفنت بها وإجراء تحليل DNA على العظام البشرية الموجودة بالمقبرة وسماع الشهود الذي رأوا المقبرة وما فيها لمعرفة عدد القتلى بها مع توجيه تهمة القتل العمد والضرب والتعذيب حتى الموت للمقبورين الذين تم إعدامهم ودفنهم بهذه المقبرة الموجودة حاليا بمقر أمن الدولة المنحل بدمنهور إلى الضباط المعنيين (راجع موقع اليوم السابع ٢١/ ٥/ ٢٠١١م) .

لقد حاول أهل الطالب أن يصلوا إلى معرفة أي شيء حوله أو معرفة مكانه دون جدوى . لقد خاطبوا جهات رسمية عديدة ، وخاصة بعد سقوط جهاز السافك المصري (أمن الدولة) ، ولكن أحدا لم يصفئ النار في قلب الأب أو قلب الأم الذي احترق على الابن الطالب الشاب الطيب الذي كانت كل جريمته هي الانتماء إلى

الإسلام !

لقد دفعت النخوة عدداً من أهالي مدينة رشيد فنظموا وقفة احتجاجية مساء ٢٠/ ٥/ ٢٠١١ بجوار نادي رشيد تضامنا مع الطالب المختطف من قبل مباحث أمن الدولة المنحل ،وأهله المكلومين ، ولكن أحدا من المسئولين لم يشف غليلهم بكلمة !

هذا النموذج البسيط من نماذج إجرام ضباط الداخلية في جهاز السافاك ؛ يكشف إلى أي مدى يجب تطهير وزارة الداخلية بحسم وقوة من عناصر الإجرام والقتل الذين لا يعرفون ربا ولا دينا ولا خلقا ولا قانونا ، وظنوا أنهم آلهة الأرض والسماء ، لا يشاركهم أحد ، ولا يسائلهم أحد ، حتى جاءت الثورة فكشفت جرائمهم ، وفسادهم وإفكهم ، وعملاءهم ، وظلمهم للوطن والناس !

لقد قتلوا الأمل في النفوس والأفئدة ، وزرعوا الرعب والخوف في كل مكان ، وتغوّلوا على كل شيء في المجتمع ، حتى صارت أجهزتهم هي النظام والسلطة والحكومة وكل شيء ..

وما اختفاء الطالب محمد سعد ترك إلا حالة بسيطة من حالات أخرى أكثر تعقيدا ودموية ، ولعل أقربها قتل ما يقرب من ألف متظاهر في الثورة بالرصاص الحي ، وإصابة ما يقرب من سبعة آلاف مواطن ، من بينهم أكثر من ألف وخمسمائة تحولت إصابتهم إلى عاهات مستديمة ؛ لأن المجرمين كانوا يصوبون أسلحتهم المتقدمة إلى العين والمخ والقلب لقتل الهدف فورا ، ولكن شاءت إرادة الله أن ينجو الضحايا من الموت ، ليعيشوا بعاهاتهم المستديمة (العمى ، والغيبوبة ، والعجز الكلي) ليكونوا شاهدا على بشاعة الأجهزة الشيطانية التي يجب مساءلة كل من له صلة بها ، ومعاقبة المجرمين بأقسى العقوبات وأشدها ليكونوا عبرة لمن لا يعتبر!

وقد أصدرت محكمة الجنايات يوم ٢٢/ ٥/ ٢٠١١م ، حكمها غيابيا بتحويل

أوراق أمين شرطة هارب ؛ بناحية شبرا الخيمة إلى المفتي انتظارا للتصديق على إعدامه بعد قتل والشروع في قتل أكثر من عشرين مواطنا مصريا في مظاهرات الثورة ، وهذا الحكم قوبل بارتياح شعبي كبير ،عبرت عنه ألسنة المتحدثين من الجمهور والمحللين على شاشات التلفزة وصفحات الصحف، على أمل أن تتم محاكمة القتلة الكبار الذين أصدروا أوامرهم بسفك دماء الأبرياء ، دون خوف من الله ، أو وخز من ضمير ، أو رادع من قانون !

وكان مصدر قضائي مطلع على التحقيقات التي يجريها جهاز الكسب غير المشروع حول تضخم ثروات المسئولين السابقين، قد أعلن يوم ٢٠/ ٥/ ٢٠١١م ، أن الجهاز بدأ خلال الأسبوع الماضي في التحقيق مع (١٠٠) مائة ضابط من مباحث أمن الدولة وبعض القطاعات الأمنية ومساعدي وزير الداخلية الأسبق، حول قيامهم باستغلال النفوذ السياسي والمنصب الوظيفي في الحصول على ثروات طائلة دون وجه حق وبالمخالفة للقانون، مما يعد كسبا غير مشروع.

وأشار المصدر إلى أن تقارير وتحريات الأجهزة الرقابية ومباحث الأموال العامة توصلت إلى قيام المتهمين بتحقيق ثروات طائلة عبارة عن قصور وفيلات وشقق فاخرة بمناطق مختلفة بالقاهرة الجديدة و٦ أكتوبر والشروق ومدينة الغردقة وشرم الشيخ، بخلاف الأرصدة البنكية بالداخل والخارج ، وأن ذلك جاء بعد استيلاء عدد منهم على بعض الأراضي التابعة لمدولة وآخرين حصلوا على عمولات في بعض الصفقات باستغلال النفوذ السياسي والمنصب الوظيفي.

وكشفت التقارير أيضا عن أن ثروات بعضهم جاءت عن طريق حصولهم على مبالغ مالية من خلال إلحاق الطلاب بكلية الشرطة نظير ٥٠٠ ألف جنيه للطالب الواحد ، وإصدار تراخيص سلاح للتجار نظير ١٠٠ ألف جنيه للواحد، وأنه بمقارنتها بإقرارات الذمة المالية الخاص بهم تبين عدم تناسبها مع حجم الثروات التي يمتلكونها ، والآن ؛ فإن حالة الأمن العام المتدهورة ، وخاصة في المدن الكبرى ،

وتقاعس بعض الضباط والأفراد عن القيام بواجبهم الأمني ، أيضا فإن ما يتردد عن قيام بعضهم ، وخاصة من جهاز أمن الدولة المنحل بإثارة الفوضى الأمنية ، وإحداث الفتن في مناطق متعددة ، والتحريض على الفوضى في أكثر من مجال ، كل هذا يحتم مراجعة النقاط الآتية :

أولا : فصل كل ضابط أو فرد أمن يمتنع أو يتخلف عن الخدمة ، وممارسة مهامه .

ثانيا : مراجعة ملفات الضباط والأفراد جميعا ، وفصل كل من يثبت انحرافه ماديا أو معنويا ، أو تفيد التقارير أنه مارس تعذيبا للمواطنين في الأقسام ومراكز الشرطة والمباحث والمديريات ، أو قام بأعمال تتنافى مع الأمانة والشرف .

ثالثا : حل ما يسمى جهاز الأمن الوطني الذي قام على أطلال أمن الدولة المنحل ، وتحويل ضباطه الذين مارسوا التعذيب والعنف ضد المعتقلين ،إلى المحاكمة ، وفصلهم من الخدمة ، وتوزيع من بقي منهم على الإدارات التي لا علاقة لها بالجمهور .

رابعا : تطهير جهاز المرور من المرتشين والذين يفرضون غرامات مجحفة وبغير القانون على السيارات ، وخاصة سيارات الأجرة والنقل ، أو يتساهلون في الترخيص للسائقين المدمنين ، أو الذين يكثرون المخالفات .

خامسا : تعيين بضعة آلاف من خريجي كليات الحقوق في وظيفة مساعد ضابط بعد تدريبهم لمدة ستة شهور ، يخضعون بعدها لاختبار لمدة ستة شهور أخرى في النقاط والمراكز والأقسام ، ومن تثبت جدارته يتم تعيينه ، وتتم ترقيته إلى رتبة الملازم .

وفي كل الأحوال فإن الاستعانة بالشرطة العسكرية تظل قائمة إلى ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية ، يكون لدينا بعدها جهاز شرطة نقي وقوي وصاحب ضمير وخادما للشعب وليس سيدا له !

المجد ٢٣/ ٥/ ٢٠١١م .